



النشرة اليومية

Wednesday, 04 Sep, 2024



أخبار
الطاقة



الرياض النفط ينخفض مع ارتفاع المخزونات الأميركية وتراجع التوترات في الشرق الأوسط

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

وقال خبراء استراتيجيات السلع الأولية في آي إن جي "إن الآمال في وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس أثرت على النفط إلى جانب المخاوف المستمرة بشأن الطلب"، وقالوا "في حين تم الإبلاغ عن ضعف الطلب الصيني بشكل جيد فإن هوامش المصافي في مختلف أنحاء العالم كانت تحت الضغط لمعظم شهر أغسطس وهو ما يشير إلى أن مخاوف الطلب هذه ليست مقتصرة على الصين فقط". واستمرت الصعوبات الاقتصادية في الصين أكبر مستورد للنفط الخام في إعاقه السوق، حيث أدى ضعف هوامش المعالجة وانخفاض الطلب على الوقود إلى كبح العمليات في المصافي المملوكة للدولة والمستقلة. وتراجعت واردات النفط الخام من روسيا أكبر مورد في يوليو بنسبة 7.4% مقارنة بالعام الماضي في حين تراجعت واردات زيت الوقود للشهر الثالث على التوالي وفقاً لبيانات الجمارك هذا الأسبوع. وقال محللو النفط لدى انفيستنتق دوت كوم، أسعار النفط مستقرة وسط علامات على زيادة المخزون الأميركي، بينما يظل وقف إطلاق النار في غزة في دائرة الضوء. وقالوا، تحركت أسعار النفط قليلاً في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، ولم تشهد سوى القليل من الراحة من الخسائر الأخيرة حيث أشارت بيانات الصناعة إلى زيادة غير متوقعة في المخزونات الأميركية، في حين ظل التقدم نحو وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس في دائرة الضوء. وكانت أسعار النفط الخام تعاني من خسائر حادة في الجلسات الأخيرة بسبب المخاوف المستمرة بشأن تباطؤ الطلب في الصين، أكبر مستورد، في حين شهد احتمال تخفيف التوترات في الشرق الأوسط أيضاً قيام المتداولين بربط علاوة مخاطرة أصغر بالنفط.

تراجعت أسعار النفط أمس الأربعاء بفعل تقديرات تظهر تضخم مخزونات الخام الأميركية وتوقعات بتخفيف التوترات في الشرق الأوسط بعد جولة في المنطقة قام بها وسطاء، وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 11 سنتاً أو 0.1 بالمائة إلى 77.09 دولاراً للبرميل بحلول الساعة 0630 بتوقيت غرينتش.

انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 14 سنتاً، أو 0.2%، إلى 73.03 دولاراً.

ووفقاً لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء، ارتفعت مخزونات النفط الخام الأميركية الأسبوع الماضي بمقدار 347000 برميل. ومع ذلك، انخفضت مخزونات البنزين والمقطرات بمقدار 1.043 مليون برميل و2.247 مليون برميل على التوالي، وفقاً للمصادر. وتعد الولايات المتحدة أكبر منتج ومستهلك للنفط في العالم، وتشير المخزونات المتزايدة إلى فائض العرض الذي قد يضغط على الأسعار.

في غضون ذلك، اختتم وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكين رحلة إلى الشرق الأوسط تهدف إلى المساعدة في التوسط في اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، وقال بلينكين ووسطاء من مصر وقطر إن الآمال في "اقتراح سد الفجوة" الأميركي قد تتقلص بين الجانبين في الحرب المستمرة منذ عشرة أشهر.



وأظهرت البيانات يوم الخميس أن اقتصاد الصين فقد الزخم في يوليو مع انخفاض أسعار المساكن الجديدة بأسرع وتيرة في تسع سنوات، وتباطؤ الناتج الصناعي، وارتفاع البطالة. وخفضت المصافي الصينية بشكل حاد معدلات معالجة الخام الشهر الماضي استجابة للطلب الضعيف على الوقود.

وقال جولدمان "نستنتج أن تحول وقود الطرق من النفط إلى الطاقة (عبر المركبات الكهربائية) والغاز الطبيعي المسال يفسر الجزء الأكبر من التباطؤ في نمو الطلب في الصين". ويتوقع البنك تباطؤًا حادًا في نمو الطلب على النفط في الصين على أساس سنوي إلى 0.2 مليون برميل يوميًا في النصف الأول من عام 2024 وانخفاضًا على أساس سنوي هذا الصيف. في الأسبوع الماضي، خفضت منظمة البلدان المصدرة للبترول توقعاتها لنمو الطلب على النفط لهذا العام و2025، مستشهدة بالضعف في الصين. وقالت أوبك، في تقريرها، إن الطلب بشأن خام تحالف أوبك + ستكون 43.0 مليون برميل في اليوم في عام 2024 و43.6 مليون برميل في اليوم في عام 2025، بانخفاض 100000 برميل في اليوم و300000 برميل في اليوم، على التوالي، للسنتين مقارنة بتقديراتها السابقة. وتقدر الآن نمو الطلب العالمي عند 2.1 مليون برميل في اليوم في عام 2024 و1.8 مليون برميل في اليوم في عام 2025. ويتوقع المحللون في ستاندر آند بي جلوبال أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.6 مليون برميل في اليوم في عام 2024 و1.3 مليون برميل في اليوم في عام 2025. وتراجع إنتاج مصافي النفط الصينية في يوليو لأدنى مستوى منذ أكتوبر 2022، إذ أظهرت بيانات رسمية اليوم، أن إنتاج مصافي النفط في الصين انخفض في شهر يوليو 6.1% على أساس سنوي، بانخفاض للشهر الرابع في الوقت الذي يتأثر فيه الإنتاج بضعف أرباح التكرير وفتور الطلب على الوقود.

وأبقى الحذر قبل خطاب رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول في ندوة جاكسون هول في وقت لاحق من هذا الأسبوع أسواق النفط متوترة أيضًا، وأظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي أن المخزونات الأمريكية نمت بنحو 0.4 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 16 أغسطس، مقابل توقعات بسحب 2.8 مليون برميل.

وتنبيء بيانات معهد البترول الأمريكي عادة بقراءة مماثلة من بيانات المخزون الرسمية، والتي من المقرر أن تصدر في وقت لاحق من يوم الأربعاء، وأثارت بعض المخاوف من أن الطلب الأمريكي كان يتباطأ مع اقتراب موسم السفر الثقيل من نهايته.

وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات الولايات المتحدة نمت لأول مرة في تسعة أسابيع في وقت سابق من أغسطس، مع انخفاض مخزونات البنزين والمقطرات مما يعزز فكرة أن الطلب كان خاملاً.

وقال بنك جولدمان ساكس إن خام برنت من المرجح أن يتأثر بضعف الطلب في الصين، وإنه يتوقع انخفاض أسعار خام برنت إلى 68 دولارًا للبرميل بحلول أواخر عام 2025 إذا ظل الطلب الصيني على النفط ثابتًا حتى نهاية العام المقبل.

وقال محللون في جولدمان ساكس في مذكرة "الطلب الضعيف على النفط في الصين والمخاطر السلبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين يعززان وجهة نظرنا بأن المخاطر على نطاق برنت 75-90 دولارا في عام 2025 منحرفة إلى الجانب السلبي".

اقتصاد الصين



وأفادت بيانات من المكتب الوطني للإحصاء بأن شركات التكرير عالجت 59.06 مليون طن من النفط الخام في يوليو، أي ما يعادل 13.91 مليون برميل يوميًا، وهو أدنى مستوى منذ أكتوبر 2022.

وأظهرت البيانات أن الإنتاج في الأشهر السبعة الأولى من العام بلغ 419.15 مليون طن، أو 14.37 مليون برميل يوميًا، بانخفاض 1.2 % عن الفترة المقابلة من العام الماضي. وتأتي قراءة يوليو بانخفاض عن 14.19 مليون برميل يوميًا في يونيو و14.87 مليون برميل يوميًا في يوليو 2023.

واستمر ضعف الطلب على البنزين على الرغم من انتعاش السفر خلال العطلات المدرسية الصيفية التي تشمل يوليو وأغسطس. كما استمر تنامي انتشار السيارات الكهربائية في أكبر سوق للسيارات في العالم، مما أسهم في تقليل استخدام البنزين، فقد كان نصف العدد الإجمالي للسيارات التي بيعت في الصين في يوليو إما كهربائية تمامًا أو بمحركات هجينة.

ولا يزال الخفض المتواضع الذي أجرته أوبك لتوقعاتها للطلب العالمي على النفط الخام في عام 2024 يترك مجموعة المنتجين مع تقدير سيتطلب ربغًا رابعًا قويًا بشكل غير عادي. وخفضت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) توقعاتها لنمو الطلب هذا العام إلى 2.11 مليون برميل يوميًا، بانخفاض 140 ألف برميل يوميًا عن تقديراتها السابقة، وأشارت أوبك إلى "تخفيف التوقعات لنمو الطلب على النفط في الصين في عام 2024".



أوبك+ قد تمضي قدماً في زيادة الإنتاج وفق الرياض خطتها بدءاً من أكتوبر

بما يكفي، وقالت المصادر إن زيادات الإنتاج المستقبلية ستقرر على أساس شهري.

ولا يوجد لدى أوبك+ أي محادثات رسمية مقررة حتى يجتمع كبار الوزراء في لجنة تسمى لجنة المراقبة الوزارية المشتركة في 2 أكتوبر. ويمكن للجنة المراقبة الوزارية المشتركة تقديم توصيات لمجموعة أوبك+ الأوسع. والزيادة المخطط لها لشهر أكتوبر ليست سوى جزء بسيط من 700 ألف برميل يوميًا من إنتاج النفط الليبي خارج الخدمة، وتخفيضات التعويض التي تعهدت بها العراق وكازاخستان وروسيا.

وعندما أعلنت المجموعة عن قرار البدء في زيادة الإنتاج اعتبارًا من أكتوبر، كان ذلك على خلفية توقعات واسعة النطاق بنمو قوي في الطلب لبقية عام 2024، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التعافي في الصين، أكبر دولة مستوردة للنفط الخام في العالم.

وكان رد الفعل الأولي على إعلان أوبك+ صعوديًا بشكل معتدل لأسعار الخام، حيث ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت القياسي العالمي من أدنى مستوى لها في ستة أشهر عند 76.76 دولارًا للبرميل في 4 يونيو لتصل إلى 87.85 دولارًا في 5 يوليو.

ولكن منذ ذلك الحين، اتجه السعر نحو الانخفاض، حيث انزلق خام برنت إلى 78.80 دولارًا للبرميل عند الإغلاق في 30 أغسطس. واستمر الضعف في أول يوم تداول من سبتمبر، حيث انخفض السعر إلى 76.23 دولارًا خلال التجارة الآسيوية يوم الاثنين.

قالت مصادر من مجموعة المنتجين إن أوبك+ من المقرر أن تمضي قدماً في زيادة إنتاج النفط المخطط لها من أكتوبر، حيث تعمل الانقطاعات الليلية والتخفيضات التي تعهد بها بعض الأعضاء للتعويض عن الإنتاج الزائد على مواجهة تأثير الطلب البطيء.

ومن المقرر أن تزيد ثماني دول أعضاء في أوبك+ الإنتاج بمقدار 180 ألف برميل يوميًا في أكتوبر، كجزء من خطة لبدء فك آخر طبقة من تخفيضات الإنتاج البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا مع الإبقاء على تخفيضات أخرى حتى نهاية عام 2025.

وقد أثر تباطؤ نمو الطلب، ولا سيما في الصين، على أسعار النفط ودفع بعض المحللين إلى الشك فيما إذا كانت منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها، المعروفون باسم أوبك+، سيواصلون زيادة أكتوبر.

لكن مصادر أوبك+ قالت إن خطة زيادة الإنتاج لا تزال قائمة حيث يؤدي فقدان الإنتاج الليبي إلى تضيق السوق وبناء الآمال في أن يخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة في منتصف سبتمبر.

وقال أحد المصادر "هناك الكثير من عدم اليقين بشأن الطلب ولكن هناك أيضًا أمل في أن يؤدي خفض أسعار الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى تعزيز النمو الاقتصادي"، وأبلغت أوبك سابقًا أنها قد تتوقف مؤقتًا أو تعكس زيادات الإنتاج إذا قررت أن السوق ليست قوية



لا تسارع في الطلب

ذلك مجموعة المنتجين وحلفائها داخل أوبك+ فيما يتعلق بسياسة الإنتاج.

الخيار قصير الأجل هو محاولة مفاجأة السوق بالتخلي عن الالتزام بتخفيف قيود الإنتاج اعتبارًا من أكتوبر. وقد يكون لهذا التأثير الفوري في تعزيز الأسعار من خلال الضغط على المراكز القصيرة في سوق الأوراق المالية.

ولكن من المرجح أن يكون أي تعزيز قصير الأجل قبل أن يعود التركيز إلى حالة الطلب وأجواء عدم اليقين في العديد من أنحاء العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط وما يتشكل ليكون انتخابات رئاسية متنازع عليها بشدة في الولايات المتحدة.

ومن الصعب قياس ما إذا كان الطلب العالمي سيصل إلى الارتفاعات اللازمة لاستيعاب الإمدادات الإضافية هذا العام أم لا بسبب التباين القياسي في المكان الذي يقيس فيه محللو الطلب على النفط، الأكثر احترامًا في العالم، في أوبك، ووكالة الطاقة الدولية، الطلب حتى الآن.

وهناك فارق زمني في بيانات استهلاك النفط، وغالبا ما يتم تعديل الأرقام الأولية. وهذا يجعل التنبؤين يدرجون أفضل التقديرات في بعض أرقام الطلب الخاصة بهم. وتقدر أوبك نمو الطلب العالمي عند 2.15 مليون برميل يوميا في النصف الأول من عام 2024، في حين تقدر وكالة الطاقة الدولية أنه كان 735 ألف برميل يوميا. وتقدم وكالة الطاقة الدولية المشورة للدول الصناعية بشأن سياسة الطاقة.

ما تغير هو أنه لا توجد علامة حقيقية على أي تسارع في الطلب على الواردات في الصين، أو حتى على نطاق أوسع في آسيا، في حين زادت المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصادات في جميع أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية.

وقد قطع أحدث تقرير شهري من أوبك شوفاً ضئيلاً في الاعتراف بضعف نمو الطلب، حيث خفضت المجموعة توقعاتها لعام 2024 إلى 2.11 مليون برميل يوميًا، بانخفاض متواضع قدره 140 ألف برميل يوميًا عن توقعاتها السابقة.

ولا تزال أوبك تتوقع أن توفر الصين 700 ألف برميل يوميا من إجمالي نمو الطلب العالمي، وهو التوقع الذي يبدو غير متوافق بشكل متزايد مع حقائق السوق الفعلية، وانخفضت واردات الصين من الخام إلى 9.97 مليون برميل يوميا في يوليو، وهو أدنى مستوى على أساس يومي منذ سبتمبر 2022، وانخفاضا من 11.3 مليون برميل يوميا في يونيو.

وخلال الأشهر السبعة الأولى من العام، بلغت واردات الخام 10.90 مليون برميل يوميا، بانخفاض 2.9% عن 11.22 مليون برميل يوميا خلال نفس الفترة من عام 2023، وهذا يعني أن واردات الصين من النفط أقل بنحو 320 ألف برميل يوميا في الأشهر السبعة الأولى من عام 2024 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

ويبدو من غير المرجح بشكل متزايد أن تلي الصين توقعات أوبك، ويبدو أيضا من غير المحتمل أن يرى بقية العالم نمواً في الطلب يتماشى مع توقعات مجموعة المنتجين. وإذا خيب نمو الطلب توقعات أوبك، فإلى أين سيقود



شهر لتقرر ما إذا كانت ستبدأ في إطلاق النفط اعتباراً من أكتوبر، وستدرس المجموعة بيانات سوق النفط في الأسابيع المقبلة.

وفي الشهر الماضي، خفضت منظمة البلدان المصدرة للبترول توقعاتها لنمو الطلب على النفط لهذا العام و2025، مستشهدة بالضعف في الصين. وقالت أوبك، في تقريرها، إن الطلب بشأن خام تحالف أوبك + ستكون 43.0 مليون برميل في اليوم في عام 2024 و43.6 مليون برميل في اليوم في عام 2025، بانخفاض 100000 برميل في اليوم و300000 برميل في اليوم، على التوالي، للسنتين مقارنة بتقديراتها السابقة.

وتقدر الآن نمو الطلب العالمي عند 2.1 مليون برميل في اليوم في عام 2024 و1.8 مليون برميل في اليوم في عام 2025. ويتوقع المحللون في ستاندرد آند بي جلوبال أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.6 مليون برميل في اليوم في عام 2024 و1.3 مليون برميل في اليوم في عام 2025. وتراجع إنتاج مصافي النفط الصينية في يوليو لأدنى مستوى منذ أكتوبر 2022، إذ أظهرت بيانات رسمية، أن إنتاج مصافي النفط في الصين انخفض في شهر يوليو 6.1% على أساس سنوي، بانخفاض للشهر الرابع في الوقت الذي يتأثر فيه الإنتاج بضعف أرباح التكرير وفتور الطلب على الوقود.

وأفادت بيانات من المكتب الوطني للإحصاء بأن شركات التكرير عاجت 59.06 مليون طن من النفط الخام في يوليو، أي ما يعادل 13.91 مليون برميل يوميًا، وهو أدنى مستوى منذ أكتوبر 2022، وأظهرت البيانات أن الإنتاج في الأشهر السبعة الأولى من العام بلغ 419.15 مليون طن، أو 14.37 مليون برميل يوميًا، بانخفاض 1.2% عن الفترة المقابلة من العام الماضي. وتأتي قراءة يوليو بانخفاض عن 14.19 مليون برميل يوميًا في يونيو و14.87 مليون برميل يوميًا في يوليو 2023.

ولم يتغير تقدير أوبك لنمو الطلب في النصف الأول من العام كثيراً عما كان عليه في بداية العام، وخفضت وكالة الطاقة الدولية تقديرها لنمو الطلب في النصف الأول من العام من 1.19 مليون برميل يوميًا في يناير. وتقدر وكالة الطاقة الدولية أن استهلاك الصين انكمش في الربع الثاني، في حين تقدر أوبك أنه ارتفع بأكثر من 800 ألف برميل يوميًا. والصين هي أحد الأسباب الرئيسية وراء الاختلاف في التوقعات للعام بأكمله، وكذلك للنصف الأول.

وإذا كانت تقديرات أوبك للطلب في النصف الأول محققة، فإن الطلب لابد أن يتسارع بسرعة. والنصف الثاني هو عادة الفترة التي تشهد أعلى مستويات الاستهلاك لأن حقيقة بسيطة مفادها أن النمو الاقتصادي العالمي يزيد الطلب على النفط ولأنه يشمل موسم الذروة للقيادة، وحصاد نصف الكرة الشمالي والمشتريات استعداداً لفصل الشتاء. ولكي يصل نمو الطلب إلى توقعات أوبك للعام بأكمله، لابد أن يتسارع إلى متوسط 2.30 مليون برميل يوميًا في النصف الثاني، ويحتاج الطلب إلى النمو بمقدار 1.22 مليون برميل يوميًا في النصف الثاني للوصول إلى توقعات وكالة الطاقة الدولية للعام بأكمله. وأكدت أوبك+ في اجتماعها الأخير خطتها لبدء زيادة الإنتاج اعتباراً من أكتوبر مع التحذير من أنه يمكن إيقافها مؤقتاً أو عكسها إذا لزم الأمر. وتستند الزيادة إلى وصول الطلب إلى توقعات أوبك، مما سيزيد من الحاجة إلى النفط من مجموعة المنتجين وحلفائها. وتضخ أوبك+ أكثر من 40% من النفط الخام في العالم.

وفي حال تحققت توقعات أوبك للطلب، فمن المتوقع أن يصل الطلب على الخام من دول أوبك+ إلى 43.9 مليون برميل يوميًا في الربع الرابع، ارتفاعاً من إنتاج 40.8 مليون برميل يوميًا في يونيو، مما يتيح نظرياً مساحة لإنتاج إضافي، وقال مصدر مقرب من المجموعة إن أوبك+ لا يزال أمامها



الاقتصادية

شركة "في جي أندستري": مساع آسيوية لتعزيز أمن الطاقة لمواجهة المخاطر الجيوسياسية

وقالت المؤسسة الوطنية للنفط، إنها أعلنت حالة القوة القاهرة في حقل الفيل الرئيس، الذي يديره مشروع مشترك بين الشركة الحكومية وعملاق الطاقة الإيطالي إيني وأن الإغلاق أدى إلى توقف الإنتاج وتحميل الخام.

إلى ذلك، قال لـ"الاقتصادية" محللون نفطيون: إن العرض العالي من الشرق الأوسط لشهر أكتوبر على الأرجح سيكون كافيا مع الأخذ في الحسبان أن مجموعة "أوبك+" تتخلى عن تلميحات بأنها قد تبدأ في تخفيف جزء من تخفيضات الإنتاج في ذلك الشهر.

وفي هذا الإطار، ذكر فولفجانج إلياس مدير شركة "إنرجي فيينا"، أن تباطؤ الاقتصاد والطلب على النفط في الصين يثير المخاوف بشأن الصحة الاقتصادية لأكبر مستورد للنفط في العالم ما يؤثر في سعر النفط الخام.

وأشار إلى أن البيانات الصادرة عن المكتب الوطني للإحصاء أظهر أن قطاع التصنيع في الصين شهد تراجعاً في أغسطس، مسجلاً أدنى مستوى له خلال 6 أشهر.

من ناحيته، قال ألكسندر بوجال مستشار شركة "إنرجي جي بي" الدولية: إن أسواق الطاقة تأمل على نطاق واسع أن يساعد الانخفاض المفاجئ في الصادرات والإنتاج الليبي على تعويض الارتفاع المتوقع في أرقام إنتاج "أوبك+" جزئياً على الأقل.

تسعى معظم دول الاستهلاك خاصة ذات الكثافة السكانية المرتفعة في آسيا إلى تعزيز أمن الطاقة لمواجهة المخاطر الجيوسياسية والأحداث غير المتكررة التي عززت تقلب أسعار النفط الشهر الماضي، بحسب ما ذكره لـ"الاقتصادية"، سيفين شيميل مدير شركة "في جي أندستري" الألمانية.

شيميل أكد أن تزايد عدد السكان يؤدي إلى زيادة الطلب على الطاقة، الأمر الذي يتطلب الحد من مبيعات الوقود المدعوم واستخدام المزيد من الوقود الحيوي.

يأتي ذلك في وقت تخطط فيه إندونيسيا لتخصيص أكثر من 10 ملايين برميل من النفط الخام -نحو عُشر الاستهلاك اليومي العالمي- على مدى العقد المقبل كحاجز ضد صدمات الطاقة.

وتسعى الحكومة -بحسب بيان رسمي- أيضاً إلى الحصول على نحو 10 ملايين برميل من البنزين وأكثر من نصف مليون طن من غاز البترول المسال بحلول عام 2035، اعتماداً على قدرتها المالية.

من جانبها، ذكرت وكالة بلاتس للمعلومات النفطية أن قطاع النفط الليبي المحاصر من آخر انتكاساته يواجه ضغوطاً واسعة مع إعلان الشركة الوطنية للنفط حالة القوة القاهرة في حقل الفيل النفطي الذي تبلغ طاقته 70 ألف برميل يومياً حتى مع استعادة الإنتاج في 3 حقول شرقية للتخفيف من نقص الوقود.



وأضاف أن أسواق النفط الخام وجدت نفسها مرة أخرى محاصرة في نطاق متقلب خاصة في ضوء عدم اليقين بشأن قرار أوبك + المقبل بشأن تخفيف قيود خفض الإنتاج.

وفيما يخص الأسعار، تراجع خام برنت اليوم الثلاثاء مع تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، وهو ما زاد المخاوف بشأن الطلب بينما تلقت الأسواق بعض الدعم من تأثير توقف الإنتاج والصادرات من ليبيا.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 1.65 سنتا، أو 2.1 %، إلى 75.87 دولار للبرميل خلال التعاملات.

وخسر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي، الذي لم تكن له تسوية أمس الاثنين بسبب عطلة يوم العمال في الولايات المتحدة، 1.06 سنت، أو 1.4 %، إلى 72.49 دولار للبرميل.



"رويترز": أرامكو لا تعتزم رفع حصتها في الاقتصادية مشروع هورس باورترين

وستصل ملكية كل من جيبي ورينو إلى نحو 45 % في المشروع المشترك الذي سينتج محركات البنزين والأنظمة الهجينة ونواقل الحركة لمحركات الاحتراق الداخلي.

ومن المتوقع إتمام الاتفاق في وقت لاحق من العام الجاري.

وأوضح مفي أن هورس باورترين تهدف لأن تصبح موردا عالميا لشركات صناعة السيارات التي يمكنها شراء محركات "جاهزة" متوافقة مع الوقود المتطور.

وقال "بحلول 2050، سيظل نصف أسطول (السيارات العالمي) يعمل بالمحركات التقليدية أو الهجينة".

ومن المتوقع أن تجري أرامكو مزيد من عمليات الاستحواذ بعد تلك التي أبرمتها في الأشهر الـ12 الماضية، التي تضمنت شراء شركة إسماكس للتوزيع في تشيلي والاستحواذ على حصة في شركة غاز و النفط باكستان المحدودة وشركة مد أو شن للطاقة ومقرها الولايات المتحدة، التي تعد أول استثمار دولي لأرامكو السعودية في الغاز الطبيعي المسال.

وأضاف مفي "نحن منخرطون للغاية في هذا المجال. ولدينا الفرصة لإبرام صفقات دمج واستحواذ في مجال التكرير والتوزيع. وحاليا في الغاز الطبيعي المسال أيضا. الأهداف والأسواق موجودة، ونستفيد من الفرص حينما تأتي".

قال ياسر مفي، النائب التنفيذي للرئيس في قطاع الأعمال للمنتجات والعملاء في أرامكو السعودية، إن شركة النفط العملاقة لا تعتزم زيادة حصتها البالغة 10 % في مشروع المحركات الحرارية المشترك هورس باورترين.

مفي أكد لرويترز أن الشركة تواصل استكشاف مزيد من الفرص لتعزيز وجودها في قطاع تكرير الخام وتوزيع المنتجات النفطية.

واستحوذت أرامكو في يونيو على 10 % في هورس باورترين، المشروع المشترك بين شركة صناعة السيارات الصينية جيبي ونظيرتها الفرنسية رينو، في إطار اهتمام الشركة السعودية بقطاع صناعة السيارات بما يشمل ما يعرف بالوقود الاصطناعي.

وقُدّرت قيمة المشروع بنحو 7.40 مليار يورو (8.2 مليار دولار).

وقال ياسر مفي، خلال مقابلة بمدينة ميلانو حيث كان يحضر سباق فورمولا 1 للسيارات في مونزا هذا الأسبوع "الحصة البالغة 10 % تليي جميع الأهداف المالية والإستراتيجية للشركة".

وفي أول تعليق من مسؤول تنفيذي كبير في أرامكو على أهداف الشركة المتعلقة بمشروع هورس باورترين، قال مفي "سمعت كثير من التكهنات حول الأمر لكن هدفنا كان دائما هو 10%".



وتقول مجموعة الضغط (إي-فيول أالينس) أو تحالف الوقود الاصطناعي: إن تكاليف تصنيع هذا النوع من الوقود قد تنخفض إلى ما بين 0.70 و1.33 يورو للتر في 2050.

وأنفقت أرامكو العام الماضي نحو 9 مليارات دولار على عمليات استحواذ ارتفاعا من 4.2 مليار دولار في 2022، وفقا لبيانات مجموعة بورصات لندن.

وتجري الشركة حاليا محادثات للاستحواذ على حصص في شركتي شاندونغ يولونغ وهنغلي الصينيتين للبتروكيماويات.

وأعلنت أرامكو اليوم الثلاثاء أنها توسع شراكتها مع فريق فورمولا 1 التابع لشركة أستون مارتن، وذلك قبل تنفيذ اللوائح الجديدة للمسابقة في 2026 بما يشمل متطلبات الوقود المستخدم.

وقال مفتي إن أرامكو تستثمر "مئات الملايين" لبناء منشآت تجريبيتين مع شركاء في السعودية وإسبانيا، وذلك لتطوير وقود اصطناعي يمكن استخدامه في محركات الاحتراق الداخلي للمساعدة في تقليل انبعاثات الكربون.

والوقود الاصطناعي ليس رخيصا إذ يجري إنتاجه من خلال تفاعل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المحتجزة والهيدروجين المنتج باستخدام الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة أو الخالية من ثاني أكسيد الكربون.

وتقدر تكلفة لتر الوقود الاصطناعي بنحو 2 يورو في حالة الإنتاج بكميات كبيرة، وهو ما يعادل 4 أمثال سعر الجملة للبنزين.

وقال مفتي: إن المنشآت ستكونان "بداية ممتازة" لمساعدة أرامكو على فهم كيفية زيادة إنتاج الوقود الاصطناعي وخفض التكاليف.

وأضاف "لدي ثقة بنسبة 100 % في أن هيكل التكلفة الحالي سيتحسن بصورة كبيرة".



الاقتصادية النفط يهوى 5 % ليصل إلى أدنى مستوى خلال 9 أشهر

في أنحاء البلاد مع استمرار التنافس بين فصائل سياسية للسيطرة على المصرف المركزي وإيرادات النفط.

كما أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا حالة القوة القاهرة في حقل الفيل النفطي اعتباراً من يوم أمس.

وقالت المؤسسة الوطنية للنفط إن إجمالي الإنتاج انخفض إلى ما يزيد قليلاً على 591 ألف برميل يومياً بحلول 28 أغسطس من نحو 959 ألف برميل يومياً في 26 أغسطس، وبلغ الإنتاج نحو 1.28 مليون برميل يومياً في 20 يوليو.

وسجلت الصين أمس الاثنين أول انخفاض في طلبات التصدير الجديدة خلال ثمانية أشهر في يوليو، وقالت إن أسعار المساكن الجديدة نمت في أغسطس بأضعف وتيرة هذا العام.

ومن المقرر أن تزيد ثماني دول في تحالف "أوبك+" الإنتاج بمقدار 180 ألف برميل يومياً في أكتوبر، وهي خطة قالت مصادر في القطاع إنها ستمضي قدماً على الأرجح بغض النظر عن مخاوف الطلب.

هوت أسعار النفط قرابة 5 % عند التسوية اليوم الثلاثاء لتصل إلى أدنى مستوى خلال تسعة أشهر تقريباً وسط مؤشرات عن قرب إعلان اتفاق لحل الخلاف الذي أوقف إنتاج وتصدير الخام في ليبيا.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 3.77 دولار، بنسبة 4.9 %، إلى 73.75 دولار للبرميل عند التسوية وهو أدنى مستوى لها منذ 12 ديسمبر.

وخسر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي، الذي لم تكن له تسوية أمس الاثنين بسبب عطلة عيد العمال في الولايات المتحدة، 3.21 دولار، بما يعادل 4.4 %، مسجلاً 70.34 دولار للبرميل وهو أيضاً أدنى مستوى له منذ ديسمبر.

وذكر بيان وقعه ممثلان عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في ليبيا إن الهيئتين التشريعتين اتفقتا اليوم الثلاثاء على تعيين محافظ جديد لمصرف ليبيا المركزي في غضون 30 يوماً بعد محادثات برعاية الأمم المتحدة.

وقال جيوفاني ستونوفو المحلل لدى يو.بي.إس إن عمليات البيع مرتبطة بتقرير "بلومبرج" التي نقلت عن محافظ المصرف المركزي الليبي الذي كان محور الجدل قوله إن هناك مؤشرات "قوية" على أن الفصائل السياسية المعنية تقترب من التوصل إلى اتفاق.

وقال ستة مهندسين لرويترز إن صادرات النفط لا تزال متوقفة من موانئ ليبية رئيسة وإن الإنتاج لا يزال منخفضاً



الشرق الأوسط رئاسة «كوب 29» تطلق منصة للشفافية لدعم الدول النامية في مواجهة تغير المناخ

تتطلب مزيداً من العمل والاستثمار لمواجهة تغير المناخ. وفي مرحلتها الأولى، ستركز منصة باكو للشفافية على تمكين تسليم تقارير الشفافية لمدة سنتين في عام 2024، بينما ستركز في مرحلتها الثانية على العمل بوصفها منصة لتقديم دعم مستهدف لتنفيذ المشاركة العالمية في إطار الشفافية المعزز، وضمان استمرار المبادرة لتتبع التقدم الذي أحرزته الأطراف حتى عام 2024 وما بعده.

وعلى مدار الأشهر المقبلة، ستستضيف رئاسة مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين سلسلة من ورش العمل الإقليمية حول الشفافية في جميع أنحاء أوروبا الشرقية وجنوب القوقاز وآسيا الوسطى وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادي وأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

كما ستعقد حوار الشفافية العالمي خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، والتي ستدعمها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وشركاء منصة باكو للشفافية. ومن أجل تعزيز المشاركة السياسية في مجال الشفافية، أعلنت رئاسة مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين أيضاً عن تعيين رئيسين مشاركين لمجموعة الشفافية رفيعة المستوى في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين، زلفيا سليمانوف، مستشارة رئيس كازاخستان والممثلة الخاصة للتعاون البيئي الدولي، وفرنشيسكو كورفارو، المبعوث الخاص لإيطاليا بشأن تغير المناخ.

أطلقت رئاسة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «كوب 29» منصة باكو العالمية للشفافية المناخية، حيث أشارت إلى أن تصميم هذه المنصة تم لبناء الثقة المتبادلة بين الأطراف، ودعم الدول النامية في إعداد وإنهاء تقارير الشفافية لمدة سنتين، وتشجيع المشاركة العالمية في إطار الشفافية المعزز، ودفع أجندة الشفافية بعد انتهاء قمة المناخ الـ29 المنتظر انعقادها في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

وتم الإعلان عن ذلك من قبل رئيس مؤتمر الأطراف الـ29 المعين مختار باباييف، وزير البيئة والموارد الطبيعية في أذربيجان، خلال الحوار رفيع المستوى لرئاسة المؤتمر في باكو.

وستعمل منصة باكو العالمية للشفافية المناخية، التي تم إنشاؤها بالتعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، على جمع الأطراف وأصحاب المصلحة لتقديم الدعم في إعداد وتقديم تقارير الشفافية لمدة سنتين من قبل الدول النامية، والتي تعد أساسية في إحراز تقدم في مجال الشفافية هذا العام، بينما تقوم الأطراف بتنفيذ إطار الشفافية المعزز.

وأطلقت رئاسة مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين منصة باكو للشفافية لدعم جهود بناء القدرات للدول النامية الأطراف في إعداد وإنهاء تقارير الشفافية لمدة سنتين الخاصة بها، حتى يتمكن المجتمع الدولي من تتبع التقدم المحرز بشكل أفضل وبناء الثقة، وتحديد المجالات التي



وسيركز الرئيسان المشاركان الجديدان على تعزيز الوعي السياسي فيما يتعلق بأهمية الشفافية قبل مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين وأثناء فترة انعقاده، وسيكون دورهما فعالاً في تسريع عملية منصة باكو للشفافية قبل مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين.

وقال رئيس «كوب 29» المعين، مختار باباييف، وزير البيئة والموارد الطبيعية في أذربيجان: «أطلقت رئاسة مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين منصة باكو العالمية للشفافية المناخية (BTP) بوصفها خطوة حاسمة لتعزيز الطموح لتحقيق الجيل المقبل من خطط المناخ الوطنية».

وأضاف: «من خلال الإبلاغ علناً عن أقوالنا وأفعالنا وتقديمنا وتحدياتنا، فإنه يمكننا مشاركة العالم التزامنا بتحقيق أهدافنا المناخية، ومن خلال هذه المنصة، فإننا نريد مساعدة الأطراف من البلدان النامية في إعداد واستكمال تقارير الشفافية لمدة سنتين الخاصة بهم في الوقت المناسب».

وتابع: «بالنظر لكون الشفافية جزءاً أساسياً من اتفاقية باريس للمناخ، وحاسمة في معركتنا ضد تغير المناخ، فقد أعلنت أيضاً عن تعيين الرئيسين المشاركين رفيعي المستوى للشفافية في (كوب 29) زلفيا سليمانوفا، مستشارة رئيس كازاخستان والممثلة الخاصة للتعاون البيئي الدولي، وفرنشيسكو كورفارو، المبعوث الخاص لإيطاليا بشأن تغير المناخ، إذ سيساعدان معاً في بناء المشاركة السياسية حول أهمية الشفافية، وتتطلع رئاسة مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين إلى العمل مع الرئيسين المشاركين الجديدين، وأود أن أعرب عن امتناني العميق لهما على تعاونهما والتزامهما».



النفط يخسر 3 % بعد تقرير عن اتفاق وشيك لإنهاء الأزمة في ليبيا

الشرق الأوسط

وقال 6 مهندسين لـ«رويترز» إن صادرات النفط لا تزال متوقفة من مواين ليبية رئيسية، وإن الإنتاج لا يزال منخفضاً في أنحاء البلاد، مع استمرار التنافس بين فصائل سياسية للسيطرة على المصرف المركزي وإيرادات النفط.

كما أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا حالة القوة القاهرة في حقل الفيل النفطي، بدءاً من أمس. وقالت المؤسسة الوطنية للنفط، إن إجمالي الإنتاج انخفض إلى ما يزيد قليلاً على 591 ألف برميل يومياً، بحلول 28 أغسطس (آب) من نحو 959 ألف برميل يومياً، في 26 أغسطس. وبلغ الإنتاج نحو 1.28 مليون برميل يومياً في 20 يوليو (تموز).

وسجلت الصين أمس (الاثنين) أول انخفاض في طلبيات التصدير الجديدة خلال 8 أشهر في يوليو، وقالت إن أسعار المساكن الجديدة نمت في أغسطس بأضعف وتيرة هذا العام.

ومن المقرر أن تزيد 8 دول في تحالف «أوبك بلس» الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وشركاء، الإنتاج بمقدار 180 ألف برميل يومياً، في أكتوبر (تشرين الأول)، وهي خطة قالت مصادر في القطاع إنها ستمضي قدماً على الأرجح بغض النظر عن مخاوف الطلب.

وتفاقت المخاوف بشأن الإمدادات، بعد تعرض ناقلتي نفط لهجوم أمس في البحر الأحمر قبالة اليمن، وإن لم تلحق بهما أضرار كبيرة.

انخفضت أسعار النفط بأكثر من 3 في المائة خلال النصف الثاني من جلسة الثلاثاء، بعدما أفادت «بلومبرغ نيوز» بقرب التوصل لاتفاق لحل النزاع الذي أوقف إنتاج ليبيا وصادراتها، ما دفع الأسعار قرب أدنى مستوياتها منذ بداية العام.

وجاءت أنباء عودة مزيد من العروض من الخام إلى السوق، في الوقت الذي هبطت فيه الأسعار بالفعل، وسط توقعات بتراجع الطلب بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم.

وهوت العقود الآجلة لخام برنت 3.08 دولار، أو 4 في المائة، إلى 74.44 دولار للبرميل، بحلول الساعة 13:33 بتوقيت غرينتش، مسجلة أدنى مستوياتها منذ ديسمبر (كانون الأول).

وخسر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي الذي لم تكن له تسوية، الاثنين، بسبب عطلة عيد العمال في الولايات المتحدة، 2.55 دولار، أو 3.5 في المائة، إلى 71 دولاراً للبرميل، مسجلاً أدنى مستوى منذ يناير (كانون الثاني).

وقال جيوفاني ستونوفو المحلل لدى «يو بي إس» إن عمليات البيع مرتبطة بتقرير «بلومبرغ» التي نقلت عن محافظ المصرف المركزي الليبي الذي كان محور الجدل، قوله إن هناك مؤشرات «قوية» على أن الفصائل السياسية المعنية تقترب من التوصل إلى اتفاق.



أزمة "المصرف المركزي" تنهي سلام قطاع النفط الليبي

اندبندنت

وهو ما يقارب نصف الإنتاج البالغ يومياً 1.15 مليون برميل قبل الأزمة، وفقاً لمسح "أوبك" الشهري، في وقت قدرت مؤسسة "بلاطس" أس أند بي غلوبال كوموديتي إنسايتس" في الـ 30 من أغسطس الماضي حجم التراجع في الإنتاج بحوالي 63 في المئة. وبحسب مذكرة حديثة لـ "بلاطس" فإن عمليات الإغلاق ستؤثر في أسواق مستوردة للنفط في حوض البحر المتوسط، في أسوأ أزمة نفطية في البلاد منذ صيف عام 2022 الذي شهد إغلاقاً للنفط وتراجعاً في إنتاجه إلى مستوى 600 ألف برميل يومياً.

"تكتيك وقف النفط"

وينظر كبير المحللين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شركة "فيريسك مابلكروف" المتخصصة في تقييم الأخطار هاميش كينير إلى "تكتيك وقف إنتاج النفط" باعتباره طريقة مجربة ومختبرة ووسيلة ضغط لتحقيق أهداف سياسية، بخاصة إذا كانت هذه الطريقة في بلد يشكل النفط فيه المصدر الوحيد للدخل، وهو ما من شأنه إجبار الخصوم السياسيين عادة على التوصل إلى تسوية.

ويعد النفط عماد الاقتصاد الليبي إذ يسهم بنحو 93 في المئة من عائدات الحكومة، مما يجعل من التوافق بين الجهات الفاعلة الرئيسة في شرق وغرب البلاد ضرورة لاستدامة إنتاجه، ولعل صور هذا التوافق كانت أكثر وضوحاً في تعيين رئيس المؤسسة الوطنية للنفط فرحات بن قدارة، المحسوب على شرق البلاد، كشرط لاستئناف الإنتاج، وأيلول عوائده لمصرف ليبيا المركزي في العاصمة الواقعة غرب البلاد.

يرى محللون أن الأزمة الحالية في قطاع النفط لم تكن مستبعدة في بلد غير مستقر مثل ليبيا

أنهى الصراع الأخير بين البرلمان الليبي والمجلس الرئاسي حول مصرف ليبيا المركزي حال الاستقرار الذي نعم به قطاع النفط الليبي طوال عامين، ليتوقف إنتاج وتصدير الخام بعد أسابيع فقط من تسجيل أعلى مستوى للصادرات النفطية بالبلاد خلال 22 شهراً. وأدى الخلاف حول قيادة البنك المركزي الذي يتعامل مع عائدات النفط التي تشكل شريان الحياة في ليبيا إلى تحطيم هذا السلام الهش، على خلفية إطاحة المجلس الرئاسي بمحافظ المصرف المركزي الصديق الكبير وتعيين مجلس آخر بقيادة المصرفي محمد الشكري، قبل أن يعتذر من قبول المنصب لبيباش مهمات المحافظ عبداللطيف عبدالغفار، مما أغضب البرلمان الذي رأى في خطوة "الرئاسي" مخالفة صريحة للقوانين التي تمنحه وحده حق تعيين المحافظ، ودفع المجلس وحكومته في شرق البلاد إلى إغلاق حقول وموانئ تصدير النفط الواقعة في غالبيتها شرقاً وجنوباً تحت سيطرة الجيش الليبي بقيادة خليفة حفتر كرد فعل مضاد، لحرمان حكومة غرب ليبيا المعترف بها دولياً من عوائد الصادرات.

خسارة نصف الإنتاج

وبعد يومين من وقف الإنتاج والتصدير، وتحديداً في الـ 28 من أغسطس (آب) الماضي، انخفض الإنتاج إلى 591 ألف برميل يومياً، بحسب ما ذكرت المؤسسة الوطنية للنفط،



توازن نفطي هش

وقدر محللو "كوموديتي إنسايتس" خسارة الإنتاج بنحو 600 ألف إلى 800 ألف برميل يومياً مع ارتفاعها.

خفض الإنتاج

وقالت المؤسسة الوطنية للنفط إن شركاتها التابعة والمشاريع المشتركة مع شركات النفط العالمية خفضت الإنتاج، بما في ذلك شركة "الخليج العربي للنفط" بمقدار 150 ألف برميل يومياً، وشركة "الواحة للنفط" بمقدار 50 ألف برميل يومياً، وشركة "أكاكوس" بمقدار 246 ألف برميل يومياً.

وأكدت مجموعة الطاقة الإيطالية "إيني" أن "حقل الفيل" الذي ينتج 70 ألف برميل يومياً أصبح خارج الخدمة، كما صدرت تعليمات بإغلاق الموانئ والمرافق الرئيسية، إضافة إلى توقف "حقل الشراة" الأكبر في ليبيا والذي ينتج 300 ألف برميل يومياً عن العمل منذ السابع من أغسطس الماضي، حين أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط حال القوة القاهرة.

اضطرابات متوقعة

لكن نائب رئيس أسواق النفط والطاقة والتنقل في "كوموديتي إنسايتس" جيم بوركارد لا يزال يرى أن الاضطرابات التي حدثت في ليبيا ليست أمراً مفاجئاً، على رغم أنه لا يمكن التنبؤ بالتوقيت وحجم الضرر، مضيفاً "لكن دولة بها حكومتان متنافستان ومسلحتان ستعاني حتماً عدم الاستقرار".

وفي بيانها الصادر في الـ 30 من أغسطس الماضي، دعت الشركة المملوكة للدولة إلى إنهاء الأزمة بسرعة من أجل الشعب الليبي والاقتصاد، مضيفاً أنها لم تلعب أي دور في عمليات الإغلاق.

وقال كينير إنه "ساد توازن جديد للقوى في ليبيا بعد الاتفاق الذي أنهى حصار حقول النفط صيف عام 2022، مما سمح بإنتاج مستقر للنفط والغاز، لكن هذا التوازن للقوى كان هشاً دائماً وسرعان من انهيار هذا التوازن في الـ 18 من أغسطس الماضي، حينما أقدمت سلطات المجلس الرئاسي غرب البلاد على الإطاحة بمحافظ المصرف المركزي الذي يوزع الأموال على بنغازي وطرابلس من جانب واحد، مما أثار انتقادات سلطات شرق البلاد".

وكان رئيس حكومة الوحدة الوطنية المعترف بها دولياً في طرابلس عبدالحميد الدبيبة ومحافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير، حليفين سابقين قبل توتر العلاقات بينهما في الأشهر الأخيرة على خلفية الإنفاق الواسع من جانب رئيس الحكومة.

أزمة المصرف المركزي

لكن إطاحة المجلس الرئاسي بالصديق الكبير وتعيين محافظ آخر خلق أزمة جديدة تتعلق بقدرة المصرف المركزي على مباشرة مهماته، ووضع صديقته على المحك، وهو ما يفسر طلب المجلس الجديد للمصرف أرقام المرور السرية للتمكن من الولوج إلى أنظمة المصرف، بما فيها منظمة "سويفت"، من المحافظ المقال والذي غادر البلاد خشية على حياته.

وفي بيان أخير على صفحاتها بمواقع التواصل الاجتماعي قالت المؤسسة الوطنية للنفط إن الإنتاج انخفض من 1.27 مليون برميل يومياً في الـ 20 من يوليو (تموز) الماضي إلى 959 ألف برميل يومياً في الـ 26 أغسطس الماضي حين توقفت الحقول، و783 ألف برميل يومياً في الـ 27 من أغسطس و591 ألف برميل يومياً في الـ 28 من أغسطس الماضي.



وأظهرت بيانات من "أس أند بي غلوبال كوموديتيز" انخفاض الصادرات خلال الأسبوع الذي بدأ في الـ 26 من أغسطس الماضي مع استعداد 3.4 مليون برميل من الخام لمغادرة الموانئ الليبية، انخفاضاً من 7 ملايين في الأسبوع السابق.

أوروبا والنفط الليبي

وأظهرت إدارة الإحصاءات الصينية أن المصافي الأوروبية زادت اعتمادها على الخام الليبي عام 2024 مع استقرار الإنتاج وابتعاد المشترين من شحنات الشرق الأوسط بسبب زيادة أخطار النقل عبر البحر الأحمر المرتبطة بالحرب بين إسرائيل و"حماس"، وأوقات الرحلة الأطول حول رأس الرجاء الصالح.

ويأتي إغلاق حقول وموانئ ليبيا النفطية في وقت يسير تحالف "أوبك+"، الذي تعد ليبيا عضواً فيه، على حبل مشدود بينما يتطلع إلى التخلص ببطء من 2.2 مليون برميل يومياً من الخفوض الطوعية اعتباراً من أكتوبر (تشرين الأول) المقبل، مع الحفاظ على استقرار سوق النفط بعد أشهر من ضعف الأسعار.



اقتصاد الشرق

بايدن يصدر أول موافقة جديدة لتصدير الغاز المسال منذ وقف التصاريح

الاحتباس الحراري في مواجهة مصالح الحلفاء يرى نشطاء المناخ أن صادرات الغاز الطبيعي المسال تدعم اعتماد العالم على الوقود الأحفوري وتزيد من ظاهرة الاحتباس الحراري، لكن منتجي الغاز الأميركيين والمدافعين عنه قالوا إن وقف التراخيص يهدد بإيذاء الحلفاء الذين يعتمدون على إمدادات الطاقة الأميركية بالإضافة إلى مليارات الدولارات في مشاريع تصدير الغاز الطبيعي المسال.

قال ميتش جونز، العضو المنتدب في منظمة مراقبة الغذاء والماء، وهي مجموعة بيئية: "ليس من المقبول أن تصدر وزارة الطاقة هذا الترخيص رغم المراجعة المستمرة وغير المكتملة، للفائدة العامة التي تجربها الإدارة لمثل هذه الصادرات"، و"الوزارة ليست ملزمة بالموافقة على هذه المقترحات غير الحكيمة، الآن أو في أي وقت مضى".

ترخيص يستمر حتى 2050 طلبت شركة "نيو فورترس إنرجي" ترخيصاً يستمر حتى 2050. وعادةً ما يحصل مصدرو الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة على تراخيص فيدرالية لمدة تصل إلى 20 عاماً أو أكثر لبيع الغاز الطبيعي المسال من مشاريعهم، وهو إطار زمني يتماشى مع العقود طويلة الأجل التي تبرمها المرافق.

تعرض مشروع "فاست إل إن جي" للتأخير، بما في ذلك مشكلة ميكانيكية في أبريل، وكان من المستهدف في الأصل بدء المشروع في 2022.

منحت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن أول موافقة لتصدير الغاز الطبيعي المسال منذ أن أوقفت وزارة الطاقة منح تصاريح تصدير الغاز الجديدة في يناير، رغم استئناف الوكالة لحكم المحكمة الفيدرالية بإلغاء التعليق.

وزارة الطاقة الأميركية منحت ترخيصاً مدته خمس سنوات، يوم الثلاثاء، لشركة "نيو فورترس إنرجي" (New Fortress Energy)، التابعة لشركة "ويس إندس" (Wes Edens)، والتي تقوم بتطوير منشأة بحرية صغيرة لتصدير الغاز الطبيعي المسال تعرف باسم "فاست إل إن جي" (Fast LNG) بالقرب من ألتاميرا بالمكسيك. تعد الموافقة أمراً حيوياً لمطوري تصدير الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة لبيعه عالمياً إلى دول في أوروبا واليابان والصين.

في يناير، أعلنت وزارة الطاقة، بتوجيه من البيت الأبيض، أنها ستوقف منح التراخيص الجديدة لتصدير الغاز الطبيعي المسال إلى الدول الآسيوية الرئيسية وغيرها من البلدان التي ليست شريكة في التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، في حين تقوم الوكالة بالتدقيق في كيفية تأثير الشحنات على تغير المناخ والاقتصاد والأمن القومي. ألغى قاض اتحادي في لويزيانا الوقف المؤقت في يوليو بعد أن رفعت 16 ولاية دعوى قضائية تزعم أن التعليق ينتهك القانون الفيدرالي. وتستأنف وزارة الطاقة على الحكم.

ولم ترد الوكالة على الفور على طلب التعليق على صدور الموافقة الجديدة.



كان لدى شركة "نيو فورترس إنرجي" في السابق ترخيص لبيع الغاز الطبيعي المسال إلى دول اتفاقية التجارة الحرة، والتي تشمل المكسيك وجامايكا، حيث لدى الشركة عمليات استيراد.

قال ويس إدينز، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة "نيو فورترس إنرجي"، في بيان يوم الثلاثاء: "يعزز هذا الترخيص المهم مكانة (نيو فورترس إنرجي) باعتبارها شركة عالمية رائدة متكاملة رأسياً للغاز لتوليد الطاقة، ويعزز إمكانية تسويق أصول (فاست إل إن جي 1) الخاصة بنا".



اقتصاد الشرق شركة البحري السعودية: الناقله أمجاد لم تستهدف في البحر الأحمر

تحديد هوية السفينتين في وقت متأخر من يوم الإثنين. وإن الناقله "أمجاد" كانت تحمل حوالي مليوني برميل من النفط، حسب ما ذكرته القيادة المركزية الأمريكية.

نفث الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري) اليوم الثلاثاء أن تكون ناقلتها "أمجاد" قد تعرضت لهجوم فيما كانت مبحرة في البحر الأحمر يوم الإثنين.

وأكدت الشركة في بيان: "نؤكد بشكل قاطع أن الناقله "أمجاد" لم تكن مستهدفة ولم تتعرض لأي أضرار أو إصابات. الناقله تعمل بكامل طاقتها وتواصل رحلتها نحو وجهتها النهائية المخطط لها دون أي انقطاع".

وقالت: "بادرت شركة البحري بإبلاغ كافة الجهات المعنية والمختصة بالحادثة التي تعرضت لها الناقله"، لافتةً إلى أنها تراقب الأوضاع عن كثب وهي على اتصال مستمر مع أفراد الطاقم.

كانت بلومبرغ قد أفادت بأن ناقلتي نفط تعرضتا لهجوم من قبل مسلحين حوثيين مدعومين من إيران في البحر الأحمر يوم الإثنين، بينما كانتا تبحران قرب بعضهما البعض.

بحسب بيانات الأقمار الصناعية وتتبع السفن التي جمعتها "بلومبرغ" من مصادر رسمية، فإن الناقله "أمجاد" (Am-jad)، التي ترفع علم المملكة العربية السعودية وتديرها شركة سعودية، والناقله "بلو لاغون 1" (Blue Lagoon 1) التي ترفع علم بنما وتديرها شركة يونانية، كانتا قريبتين من بعضهما عند وقوع الهجمات.

وقالت بلومبرغ إن القيادة المركزية الأمريكية تمكنت من



السعودية تكشف حقيقة استهداف ناقلة الطاقة نפט في البحر الأحمر.. أين وصلت "أمجاد"؟

وتحمل ناقلة النفط أمجاد مليوني برميل من النفط الخام، متجهةً من رأس تنورة في شرق المملكة إلى ميناء العين السخنة في مصر.

يُذكر أن ناقلة النفط "أمجاد" تملكها شركة "البحري" السعودية، وتحمل العلم السعودي، وتعدّ من الناقلات الضخمة والأكبر في العالم.

وعادةً يُنقل النفط السعودي إلى العين السخنة عبر ناقلات النفط، إذ يُنقل من هناك عبر أنبوب "سوميد" إلى ميناء "سيدي كرير" في البحر الأبيض المتوسط، لنقله عبر حاملات أصغر إلى أوروبا والولايات المتحدة.

الخريطة التالية، من إعداد منصة الطاقة، اعتمادًا على بيانات كبلر، تُظهر موقع ناقلة النفط السعودية "أمجاد" حتى الساعة 02:00 مساءً بتوقيت مكة المكرمة:

كانت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري قد أعلنت في 19 أغسطس/آب 2024 صفقة للاستحواذ على 9 ناقلات نفط خام عملاقة بما يقارب 3.75 مليار ريال (1 مليار دولار)، في إطار خطة الشركة لتحديث أسطولها.

وتسهم الصفقة في تحديث أسطول البحري، وخاصة قطاع نقل النفط الذي يدير حاليًا أسطولًا مكونًا من 40 ناقلة نفط خام عملاقة، وتمكين انسيابية عملية التخلص من السفن المتقادمة ضمن الأسطول مستقبلاً.

كشفت السعودية حقيقة استهداف إحدى ناقلات النفط التابعة لها من قبل جماعة الحوثي أمس الإثنين 2 سبتمبر/آب، في البحر الأحمر قبالة سواحل اليمن.

وأكدت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري أن الناقلة "أمجاد" المملوكة لها لم تتعرض لأيّ أضرار أو إصابات، ولم تكن مستهدفة بالهجوم الذي تعرضت له ناقلة نفط أخرى كانت تمرّ بالقرب منها.

وشددت الشركة السعودية، في بيان اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، اليوم الثلاثاء 3 سبتمبر/أيلول (2024)، أن الناقلة "أمجاد" كانت تبخر في البحر الأحمر، أمس الإثنين، بالقرب من ناقلة أخرى، تعرضت لهجوم، لكنها لم تكن مستهدفة، موضحة أن الناقلة ما تزال تعمل بكامل طاقتها، وتتجه إلى وجهتها المخطط لها دون انقطاع.

وأشارت "البحري" المسؤولة عن أسطول ناقلات النفط السعودية إلى أنها أبلغت جميع السلطات المعنية على الفور، وتراقب الأوضاع عن كثب، وعلى اتصال وثيق ومستمر مع أفراد الطاقم.

ناقلة النفط أمجاد تُظهر صور الأقمار الصناعية -تابعها منصة الطاقة المتخصصة- مواصلة ناقلة النفط السعودية سيرها في البحر الأحمر دون توقّف، نحو ميناء العين السخنة في مصر.



الرجاء الصالح ارتفعت بنحو 50% خلال الـ 5 أشهر الأولى من 2024، مقارنة بمتوسط عام 2023، إذ تتجنب السفن التجارية نقاط الاختناق في منطقة الشرق الأوسط.

وزادت كمية النفط الخام والمشتقات النفطية المتدفقة عبر رأس الرجاء الصالح في الاتجاهين إلى نحو 8.7 مليون برميل يوميًا، مقارنة بمتوسط 5.9 مليون برميل يوميًا خلال عام 2023.

تفاصيل الاستهداف

جاءت أنباء استهداف ناقلة النفط السعودية من قبل الجيش الأميركي، الذي أعلن أمس الإثنين في بيان عبر صفحته الرسمية في "تويتر" أن جماعة الحوثيين هاجمت ناقلة نفط خام، هما "أمجاد" التي ترفع علم السعودية، و"بلو لاغون" التي ترفع علم بنما، في البحر الأحمر.

وأعلنت جماعة الحوثيين في وقت متأخر من مساء الإثنين مسؤوليتها عن استهداف السفينة "بلو لاغون" بعدة صواريخ وطائرات مسيرة، لكنها لم تذكر أي شيء عن الناقلة السعودية.

وقالت القيادة المركزية الأميركية، إن الحوثيين هاجموا الناقلتين بصاروخين باليستيين وطائرة مسيرة، ما أدى إلى إصابة السفينتين، مشيرة إلى أن السفينتين كانتا محمّلتين بالنفط الخام، وأن الناقلة "أمجاد" كانت تحمل نحو مليوني برميل من النفط.

وذكرت وكالة رويترز عن مصادر أن الناقلتين كانتا تبحران على مقربة من بعضهما عندما أصيبتا، لكنهما تمكّنتا من مواصلة رحلتهما دون أضرار كبيرة أو إصابات لأفراد على متنهما.

وقال مركز المعلومات البحرية المشترك الذي تديره قوات بحرية دولية، إن 3 هجمات صاروخية باليستية أصابت الناقلة "بلو لاغون آي" على بعد 70 ميلًا بحريًا شمال غربي ميناء الصليف بمدينة الحديدة اليمنية.

وكشف تقرير حول الأوضاع النفطية العالمية الذي أصدرته أوابك، وحصلت منصة الطاقة على نسخة منه، أن كمية النفط الخام والمشتقات النفطية المتدفقة عبر طريق رأس



الطاقة

خريطة مشروعات الطاقة الشمسية تحت الإنشاء في الدول العربية.. السعودية الأولى

الانبعاثات.

تتسارع مشروعات الطاقة الشمسية في العالم العربي، مدفوعة بوفرة الموارد الشمسية في المنطقة، وتزايد إعلانات المشروعات الجديدة خاصة في دول الخليج.

مشروعات الطاقة الشمسية تحت الإنشاء عربيًا تبرز السعودية في صدارة الدول العربية من حيث مشروعات الطاقة الشمسية تحت الإنشاء بقدرة تبلغ 6.75 غيغاواط، بحسب بيانات صادرة عن منصة غلوبال إنرجي مونيتور المتخصصة (Global Energy Monitor) حتى يونيو/حزيران 2024.

ومع سعي الحكومات في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تنويع مزيج الكهرباء لديها وتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري، برزت الطاقة الشمسية بصفقتها عنصرًا أساسيًا في إستراتيجياتها للطاقة المتجددة.

وفي المركز الثاني يأتي العراق بسعة شمسية تحت الإنشاء تبلغ 1.87 غيغاواط، تليه عمان بـ1.85 غيغاواط، ثم الإمارات بقدرة تصل إلى 1.55 غيغاواط للمشروعات تحت الإنشاء.

يأتي ذلك تزامنًا مع إعلان قطر مشروعًا ضخمًا للطاقة الشمسية سيكون ضمن الأبرز على مستوى العالم، في إطار التزام البلاد بتوسيع محفظة الطاقة النظيفة لديها.

أما مصر فتأتي خامسًا من حيث مشروعات الطاقة الشمسية تحت الإنشاء التي تصل إلى 1.4 غيغاواط، يليها المغرب بالمركز السادس بقدرة تحت الإنشاء تصل إلى 1.3 غيغاواط.

وبصفته جزءًا من هذا الجهد، أعلنت شركة قطر للطاقة، في بيان اطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)، خططًا لبناء محطة جديدة للطاقة الشمسية سيكون لها تأثير كبير في مشهد الطاقة بالبلاد.

وكانت قطر في المركز السابع بقدرة مشروعات تحت الإنشاء تقل عن 1 غيغاواط (875 ميغاواط)، وذلك حسب البيانات المتوافرة حتى يونيو/حزيران الماضي، أي قبل إعلان مشروعها الضخم الجديد بقدرة 2 غيغاواط. ويعني هذا أن إجمالي قدرة مشروعات الطاقة الشمسية تحت الإنشاء في قطر قد يتجاوز 2.8 غيغاواط، إذا تحوّل تصنيف المشروع الجديد من قائمة المشروعات العلنة إلى المشروعات تحت الإنشاء، إذ يختلف تصنيف القدرات حسب مراحل المشروعات، بحسب مناهج التصنيف المختلفة التي تتابعها وحدة أبحاث الطاقة بصورة دورية منتظمة.

وستبنى المحطة الجديدة في منطقة "دخان"، بقدرة توليد مخططة تصل إلى 2 غيغاواط؛ ما يجعلها واحدة من أكبر مشروعات الطاقة الشمسية في العالم.

علاوة على ذلك، من المتوقع أن تسهم هذه المحطة في ارتفاع قدرة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في قطر إلى 4 غيغاواط، لتصل حصتها إلى 30% من مزيج الكهرباء الوطني في البلاد، كما سيكون لهذه المحطة دور في خفض



موريتانيا: 77 ميغاواط.
إجمالي القدرات الشمسية المتوقعة من المرتقب أن تشهد العديد من الدول العربية إضافات في قدرة الطاقة الشمسية من خلال المشروعات المتوقعة التي تشمل مشروعات الطاقة الشمسية المعلنة، وكذلك المشروعات في مرحلة ما قبل الإنشاء وتحت.

وهنا تبرز سلطنة عمان، بصفتها أكثر الدول العربية من حيث القدرة الشمسية المتوقعة، بسعة تبلغ 46.5 غيغاواط، من بينها 12 غيغاواط تقريبًا معلنة، و32.5 غيغاواط في مرحلة ما قبل الإنشاء.

بعد ذلك يأتي المغرب بقدرة 29 غيغاواط من مشروعات الطاقة الشمسية المتوقعة، من بينها 12.5 غيغاواط قدرة معلنة، و15.2 غيغاواط من السعة في مرحلة ما قبل الإنشاء.

كما تمتلك ليبيا 27.3 غيغاواط من القدرة الشمسية المتوقعة، من بينها 27 غيغاواط معلنة، و250 ميغاواط في مرحلة ما قبل الإنشاء.

وتأتي مصر بعد ذلك بإجمالي قدرة شمسية متوقعة تُقدر بـ20.6 غيغاواط، من بينها 5.1 غيغاواط معلنة، و14 غيغاواط لمشروعات ما قبل الإنشاء.

ولدى السعودية 15 غيغاواط تقريبًا، من مشروعات الطاقة الشمسية المتوقعة، تتضمن 3.6 غيغاواط معلنة، في حين تصل سعة المشروعات في مرحلة ما قبل الإنشاء إلى 4.7 غيغاواط. وتضم قائمة الأبرز في القدرة الشمسية المتوقعة من بين الدول العربية، الإمارات التي لديها 10.8 غيغاواط متوقعة، من بينها 3.2 غيغاواط معلنة، و6.1 غيغاواط في مرحلة ما قبل الإنشاء،

وحلت تونس في المركز الثامن عربيًا بقدرة مشروعات شمسية تحت الإنشاء تصل إلى 420 ميغاواط، تليها سوريا بنحو 158 ميغاواط، ثم البحرين بنحو 119 ميغاواط، بحسب آخر تحديث للبيانات الصادرة عن منصة غلوبال إنرجي مونيتور المتخصصة (يونيو/حزيران الماضي).

سعة الطاقة الشمسية العربية العاملة تُعد الإمارات أبرز دولة عربية لديها سعة من الطاقة الشمسية العاملة، إذ تمتلك 5.61 غيغاواط، ويبرز في هذا الإطار مشروع مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية، بطاقة توليد تبلغ 2.6 غيغاواط، ليحتل المركز الرابع في القائمة العالمية لكبرى محطات الطاقة الشمسية.

وفي الترتيب الثاني تأتي مصر بقدرة 2.1 غيغاواط من الطاقة الشمسية العاملة، مدفوعة بقدرة مجمع بنبان للطاقة الشمسية التي تصل إلى 1.8 غيغاواط، ويضم المشروع 200 ألف لوح شمسي، ويمثل إنتاجه 90% من الكهرباء المنتجة من السد العالي، ومن المخطط رفع قدرته إلى 2.05 غيغاواط.

فيما يلي أكبر الدول العربية في مشروعات الطاقة الشمسية العاملة:

- الإمارات: 5.6 غيغاواط.
- مصر: 2.1 غيغاواط.
- عمان: 1.3 غيغاواط.
- الأردن: 1.2 غيغاواط.
- قطر: 800 ميغاواط.
- السعودية: 776 ميغاواط.
- المغرب: 740 ميغاواط.
- ليبيا: 500 ميغاواط.
- الجزائر: 463 ميغاواط.



كما أن موريتانيا لديها 10.1 غيغاواط من السعة الشمسية المتوقعة، كلها تقريبًا تذهب إلى مشروعات القدرة المعلنة، يليها العراق الذي يحظى بـ8.5 غيغاواط من مشروعات الطاقة الشمسية المتوقعة، تشتمل على 450 ميغاواط معلنة، و6.1 غيغاواط لمرحلة ما قبل التشييد.

وتنضم الجزائر -أيضًا- إلى القائمة من خلال 7 غيغاواط من القدرة الشمسية المتوقعة، مع 6 غيغاواط تقريبًا قدرة معلنة، و1 غيغاواط في مرحلة ما قبل الإنشاء، ثم تونس بقدرة متوقعة 6.5 غيغاواط، من بينها 800 ميغاواط معلنة، و5.3 غيغاواط لمشروعات ما قبل الإنشاء.

شكراً.